

**Scientific Methodology in Human Relations****Donald George Marquis****Proceedings of the American Philosophical Society, Vol. 92, No. 6 (Dec. 27, 1948)****Messaoud Grimes \***

University of Constantine 2 - Abdelhamid Mehri, Laboratory of Historical and Philosophical Studies

messaoud.grimes@ummto.dz

**DOI:10.33705/1111-017-001-007**

Received: 15/04/2024

Accepted: 02/06/2024

Published: 27/06/2024

**\*Corresponding Author****Abstract:**

This article, which was translated from English-its original language-into Arabic, includes one of the most famous classifications of methods, which Donald Marcuse made based on the stages of research, unlike Whitney who made it based on the stages of thinking, and Marcuse, who has great experience in research in the human and social sciences, tried in this work to provide a more accurate and rigorous classification, and sought to give a rich epistemological dimension to his views and discussed in depth some of the opposing views in conceptualizing science and method, while some of these views may be taken and rejected, others are still valid and can be strongly invoked and adopted without hesitation.

**Keywords:** Method; methodology; research methods; categorization of methods; scientific research.

Citation :

Grimes,M. (2024).

Scientific Methodology in Human Relations

Donald George Marquis

Proceedings of the American

Philosophical Society, Vol. 92, No. 6 (Dec. 27, 1948)

Maalim

I(1), 89-99

Maalim

© 2024 The Author(s).

Published by the High council of the Arabic language.

This is an open access article under the [CC BY license](#)

## ترجمة مقال: المنهج العلمي في بحوث العلاقات الإنسانية

لدونالد ماركيوز

صادر في أعمال الجمعية الفلسفية الأمريكية سنة 1948

أ. مسعود قريمس

جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية

## الملخص:

يتضمن هذا المقال الذي تمت ترجمته من الانكليزية-لغته الأصلية- إلى العربية أحد أشهر التصانيف للمنهج والتي جعلها دونالد ماركيوز تقوم على أساس مراحل البحث خلافا لويتني (Whitney) الذي جعلها قائمة على أساس مراحل التفكير، وقد حاول ماركيوز وهو صاحب الخبرة الكبيرة في البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في هذا المقال أن يقدم تصنيفا أكثر دقة وأكثر صرامة من التصنيفات الأخرى التي سبقته، كما سعى جاهدا لإعطاء بعد معرفي لآرائه وناقش بعمق بعض الآراء المخالفة حول تصور العلم والمنهج، وإذا كانت بعض هذه الآراء قد يؤخذ منها ويرد فإن بعضها الآخر ما زالت صلاحيته مستمرة ويمكن المحاججة بها بكل قوة واعتمادها من غير تردد.

الكلمات المفتاحية: المنهج؛ المنهجية؛ طرق البحث؛ تصنيف المناهج؛ البحث العلمي.

مقدمة المترجم: يستمد هذا المقال الصادر سنة 1948 أهميته رغم قدمه من كونه أحد المراجع الأساسية التي يتم اعتمادها عند الحديث عن تصنيف المناهج، لاسيما تصنيف دونالد ماركيوز، كما يستمد أهميته أيضا من صاحبه الذي كان أحد علماء النفس الأمريكيين البارزين، والذي تقلد العديد من المناصب الإدارية والبيداغوجية بالجامعة الأمريكية، فقد تحصل دونالد ماركيوز على شهادة الدكتوراه سنة 1932 من جامعة ييل (Yale) والتي أصبح فيها أستاذا ورئيس قسم قبل أن ينتقل إلى جامعة ميشغن ((Michigan) والتي تقلد فيها أيضا رئاسة قسم علم النفس سنة 1945. ثم أصبح لاحقا رئيس جمعية علم النفس الأمريكية.

ونظرا لغياب ترجمة عربية للمقال حسب علمي فقد أدت النقول غير المباشرة منه إلى تشوهات في المعلومات والأفكار المنقولة واختلالها، وتقليب عدد قليل من المراجع والكتابات العربية في تصنيف المناهج كفيل بتبيان ذلك، ويعد تصنيف دونالد ماركيوز الوارد في هذا المقال من بين أكثر التصنيفات شهرة إلى جانب تصنيف ويتني (Frederick Lamson) Whitney وتصنيف غود وزميله سكاتس (Good and Scates)، وخلافا لويتني الذي جعل تصنيفه قائما على أساس مراحل التفكير فإن ماركيوز جعل تقسيمه قائما على أساس مراحل البحث، ورغم قدم المقال كما أسلفنا إلا أنه لا يخلو من أفكار خصبة ومثمرة مازالت تتسم بالجدة والحدثة.

مقدمة المؤلف: في الوقت الحاضر هناك قلق كبير واسع الانتشار حول الوضع الحالي للعلوم الاجتماعية خاصة ما تعلق بقدراتها وإمكاناتها، وقد كان هذا الأمر خلال العامين الماضيين موضوع العديد من الكتب والمقالات والندوات ومئات من الخطابات، وتمت مناقشته على أرضية مجلس الشيوخ، وقد غامرت بالمجادلة حوله في معظم مجالس الإدارة لجامعاتنا وهيئاتها. وينبع الاهتمام الحالي بقدرات العلوم الاجتماعية من الاعتراف بأن العديد من القضايا الحاسمة في مجتمعنا اليوم هي قضايا اجتماعية، وهي تنطوي على مواقف وقناعات وتفاعلات الأفراد، ويستند أيضا على الأمل في أن تحقق العلوم الاجتماعية شيئا مما حققته الفيزياء والبيولوجيا.

أظن أن العديد من الناس الذين يعترفون بأهمية العلاقات الإنسانية قد وصلوا إلى هذا التقدير المضعف بالأمل بسبب كلمة "العلم" السحرية، بالتأكيد لم يحدث من قبل أن كان هناك اعتراف واسع النطاق بقوة العلم في الفيزياء والبيولوجيا، ولكن لن يستغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى يبدأ هؤلاء الناس في الشك في مدى علمية العلوم الاجتماعية بالمقارنة بالفيزياء والبيولوجيا، بالطبع هذه الشكوك واقعية ومؤسفة، فقد تطورت العلوم الاجتماعية التقليدية كمزيج من الحس السليم والفلسفة التخمينية والمعرفة التاريخية والدين والإرشادات الحكيمة وشيء من العلم، كان هذا النوع من التطوير حتمياً ولا يختلف بشكل كبير عن المراحل المبكرة لأي مجال من مجالات المعرفة العملية مثل الزراعة أو الأرصاد الجوية. فقد رغب الإنسان دوماً في إيجاد الحلول لمشاكله العاجلة، فقد قبل الإنسان دائماً كل معرفة يمكن أن يجدها أو يبتكرها، والعلم ما هو إلا نوع من أنواع المعرفة، وفي مجال العلاقات الإنسانية ليس من السهل الحصول على هذا النوع من المعرفة.

إن التمييز الدقيق بين العلم واللاعلم هو نقطة لا يزال علماء المنطق يدرسونها، ولكن المبادئ العامة لهذا التمييز معروفة عموماً بما فيه الكفاية في العلوم الفيزيائية والبيولوجية، أما في العلوم الاجتماعية فلا يتم تمييز ذلك بوضوح، وأقترح التحقق من طبيعة العلوم الاجتماعية الحالية من خلال إيلاء اهتمام خاص بالمنهج (الأساليب)<sup>1</sup> المستخدمة لتأمين هذه المعرفة الجديدة، لا شك أن هناك من سبقني في هذه المهمة وسأستفيد بشكل كبير من الأعمال التي قاموا بها في السابق.

الشرط الأول هو أن نصل إلى توافق حول طبيعة المنهج العلمي، فالعديد من التعريفات المنطقية الرسمية للعلوم لا تبدو قابلة للتطبيق في العلوم الاجتماعية، وأظن أن هذا يرجع إلى أن علماء المنطق كثيراً ما جعلوا تحليلاتهم حبيسة أكثر فروع الفيزياء الرياضية حداثة وتطوراً، سيكون من المفيد جداً لأهدافنا أن نعود إلى المراحل الأولى للعلم كما استفاد من ذلك كونانت (Conant) في كتابه الأخير المعنون " في فهم العلوم (On Understanding Science)". يجب علينا أيضاً دراسة العلوم الأقل تطوراً مثل علم المعادن، الصيدلة، أو فزيولوجيا النبات، وسوف نجد معالم أكثر ملائمة للعلوم الاجتماعية من خلال توسيع موضوع دراستنا.

إننا معجبون أولاً وقبل كل شيء بالتنوع والاختلاف في الأعمال العلمية المقبولة، وطبيعة الموضوع لا تفرض أي قيود معينة، والمنهج تختلف بشكل كبير من حقل إلى آخر، والكثير من المميزات التي تعتبر من خصائص المنهج العلمي في الحقيقة هي أقل عمومية مما نعتقد، فالتجربة على سبيل المثال غائبة في علم الفلك، والقياس مفقود في البيولوجيا التصنيفية، والنظرية غير مهمة نسبياً في العلاج الكيميائي، زيادة على ذلك فإن العديد من العلوم يمكن القول إنها غير دقيقة وغير موثوق بها في تنبؤاتها، فجيولوجيا البترول وعلم الأوبئة والأرصاد الجوية على سبيل المثال منتشرة عادة، وتعتبر قيمة للغاية وتلقى دعماً سخياً من المجتمع.

ما هو إذن المشترك بين كل تلك العلوم؟ "إنه نظام من المفاهيم المترابطة منطقيًا، المشتقة من التجربة أو الملاحظة، والتي يمكن من خلالها استخلاص تنبؤات محددة والتحقق منها من خلال مزيد من التجارب أو الملاحظة"، لا شك أن ما قلته لا يقدم أي دليل ملموس لتطبيق المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية، لذلك أود أن أنتقل إلى تحليل وظيفي للبحث العلمي، من خلال فحص ما يحدث في عملية بناء المعرفة العلمية، حيث يمكن تمييز وتحديد مسار من ست مراحل في أي بحث علمي كامل، وليس بالضرورة أن يتم تنفيذ جميع المراحل من قبل نفس العالم، وسأذكر المراحل الست باختصار ثم أعود لإظهار صلتها بالعلوم الاجتماعية.

1. البحث يبدأ بالضرورة بمرحلة «صياغة المشكلة» وتنشأ الأسئلة أحياناً من مواقف عملية، وأحياناً من التناقضات وعدم التناسق في المعرفة الحالية. ولكن لا يمكن معالجة جميع الأسئلة من خلال مناهج العلم. فإشكاليات القيم الجمالية، القيم الأخلاقية والاختيار الأخلاقي، لا يمكن دراستها مباشرة بنوع البحث الذي يتحقق أو يدحض اقتراحاً واقعياً. يمكن للهندسة أن تخبرنا عن كيفية بناء ناطحة سحاب ولكن لا يمكنها أن تخبرنا أن البناية أفضل من المعبد اليوناني، يمكن للطب التنبؤ بآثار استنشاق الكلوروفورم لكنه لا يخبرنا إذا كان ينبغي استخدامه للقتل الرحيم أم لا. لقد أدركت العلوم التي رسخ بنياها منذ وقت طويل، أنه من الضروري فصل الأحكام القيمية عن المعطيات الواقعية، وتوجيه جهودها البحثية إلى هذه الأخيرة. معظم الإشكاليات في العلوم الإنسانية يظهر لنا مزيجاً من الأحكام القيمية والعناصر الواقعية، ويجب أولاً إعادة صياغتها لتكون قابلة للدراسة العلمية. مثل هذا التحليل لا يمثل في العادة سوى صعوبات قليلة في العلوم الفيزيائية والبيولوجية ولكنه مصدر ارتباك متكرر في التعامل مع موضوعات مثل علاقات العمل، التحيز العنصري، أو العلاج النفسي.

هناك نوع آخر من الأسئلة الشائعة التي تتعلق بالأحداث والوقائع الوحيدة والفريدة والتي يجب إعادة صياغتها قبل أن تتم دراستها علمياً، فقد قبلت العلوم القديمة القيود التي لا يمكن أن تتعامل إلا مع انتظام الطبيعة- الأحداث المتكررة. حيث لا يمكن التنبؤ بالكسوف الفردي إلا بمعرفة الدورات المتكررة لحركة الكواكب يمكن علاج مريض معين بنجاح فقط من خلال تشخيصه كمثل على ما تم دراسته في العديد من المرضى الآخرين. وسيتعين على علماء الاجتماع الذين يرغبون في دراسة ظاهرة فريدة، مثل منظمة الأمم المتحدة، إعادة صياغة أسئلتهم بطريقة توفر العديد من الأمثلة والوقائع القابلة للملاحظة.

2. بعد صياغة المشكلة تتمثل الخطوة الثانية في مراجعة المعارف والأدبيات المتوفرة- ما تم تعلمه أو قوله من قبل الآخرين حول هذا الموضوع، والمكتبة هي المصدر المعتاد لهذه المادة، ولكن غالباً ما يتم اللجوء إلى المخبرين. فقد يتحدث عالم الحيوان مع أحد الحاضرين في المتحف حول العادات الغذائية للهامستر، ويختار عالم الأنثروبولوجيا عادة عضواً متعاوناً من المجتمع البدائي للبحث عن معلومات متعلقة بالثقافة.

3. الخطوة الثالثة هي "الملاحظة الأولية" المباشرة للأحداث قيد الدراسة، يرسم عالم النبات شكل الورقة، أما الطبيب النفسي العيادي فيجري مقابلة مع المريض، أما عالم السياسة فيحضر اجتماع لجنة التجارة بين الولايات، إن هذه المراقبة الميدانية تساعد على توضيح المفاهيم والفئات واقتراح طرق لقياسها.

4. الخطوة الرابعة هي "بناء النظرية" باستخدام المفاهيم التي تم تطويرها من خلال العمل السابق ومن خلال الملاحظة الأولية، حيث يقوم العالم بصياغة مجموعة من الفرضيات المحددة، بالطبع ليس العلماء وحدهم من يقدمون بيانات نظرية. لكن إذا كان الفيلسوف أو السياسي يميلان إلى الاعتقاد بأن فرضيته هي الحل للمشكلة، فإن العلماء يعلقون الحكم حتى يتم إجراء الاختبارات المناسبة.

5. الخطوة الخامسة هي "التحقق" من سلامة التجارب والملاحظات اللازمة لتأييد الفرضيات أو دحضها، وغالباً ما تكون هناك حاجة إلى أدوات منهجية عالية للتحكم في الظروف والقيام بالقياسات اللازمة، وبما أن

الملاحظة الواحدة غالباً ما تؤدي إلى احتمال أن تكون النتيجة مجرد صدفة، لهذا تم وضع أساليب إحصائية لتحليل البيانات المتعددة. فقد يكون التحقق من الفرضية تجريبياً يتضمن تغييراً متعمداً لمتغير واحد، أو قد يكون تغييراً أو اختلافاً يحدث بشكل طبيعي في المتغير. ويجب إجراء الاختبار على عينة تمثيلية من السكان في إطار ما تتطلبه الفرضية. وإذا لم تنجح جميع الاختبارات كما تنبأت به النظرية وهذا هو الحال عادة، يلتزم العالم بإعادة صياغة مفاهيمه لمراعاة النتائج غير المتوقعة، ومن ثم المضي قدماً في اختبارات أخرى للنظرية المنقحة، وهذه الطريقة يسير البناء النظري جنباً إلى جنب مع التجربة والملاحظة على شكل تناوب مستمر.

6. الخطوة السادسة والأخيرة في هذا التسلسل هي "تطبيق النظرية" المتحقق منها، ويتضمن التطبيق عمليتين أخريتين هما: الحكم القيمي أو اتخاذ قرار بالمضي قدماً، والتشخيص الذي يحدد إن كانت الظروف المحلية الخاصة مناسبة للنظرية، بالنظر إلى مهندس يقوم ببناء المطار، لا تحدد النظرية العلمية ما إذا كان يجب بناء المطار أم لا، فهذا القرار يتخذ على أساس اعتبارات قيمية، ثم يقوم المهندس بتشخيص الظروف المحلية ومن خلال خبرته الكبيرة في كيفية تطبيق المعرفة المناسبة وبناء نوع معين من نظام الصرف الصحي. قد تكون العمليات نفسها أوضح في حالة الطبيب المعالج للمريض. ويتضح من هذا التحليل أن الأفراد المكلفين بتطبيق العلم يجب أن يتمتعوا بخاصيتين علو مستواهم العلمي ومهارتهم التشخيصية ومسؤوليتهم الأخلاقية، ولهذا السبب يتم إنشاء فئة من المهنيين الذين سيضمن تدريبهم المستمر لفترة طويلة التطبيق الفعال للعلوم.

هنا يكتمل تحليلي لخطوات العملية العلمية، بالطبع لا يتضمن مشروع البحث الواحد جميع الخطوات، لكن لا يمكن لبرنامج البحث الجيد أن يغفل أي خطوة، وفي بعض مجالات البحث الأقل تطوراً يحدث أحياناً أن يقتصر هذا الجهد إلى حد كبير على إحدى الخطوات، وغالباً ما تنتقل مثل مشروعات البحث هذه إلى العلم كما هو الحال في الواقع إذا تم إضافة الخطوات الأخرى، ولكن دعونا نستكشف عواقب الاهتمام الحصري بالخطوات المفردة. عادة ما تكون صياغة المشكلة نفسها ضمن عمل الفلاسفة وعلماء المنطق والأخلاق. وقد يقوم كاتب واضح التفكير بتحليل مجال مشكلة ما من أجل تقديم العديد من البدائل، ويضع ثقته في القارئ لكي يختار الأفضل، كما أن نقاشاً حول علم الإجرام قد يحدد السؤال من حيث القصص أو إعادة التأهيل، كما أن مقالا عن إدراك المسافة يمكن أن تتعارض فيه التفسيرات الجشتالتية مع التفسيرات السلوكية، إذا كان الاستنتاج قائماً على أساس الحقيقة البديهية وليس على أساس الأدلة العلمية. إن الكثير من الأعمال العلمية يتمركز حول الخطوة الثانية المتعلقة بمراجعة المعارف السابقة (review of knowledge)، وأكثر أشكالها شيوعاً تتعلق بالكتب المقررة والكتب العامة، مثل هذه الأعمال قيّمة جداً ويحدث أن يتم الخلط بينها وبين البحوث العلمية.

عادة ما يتم الخلط بين الخطوة الثالثة-الملاحظة والوصف-مع العملية الكلية للبحث، والتي تم الدفاع عنها باعتبارها الخطوة الأساسية في العلم من قبل علماء وباحثين مثل بيكون وكارل بيرسون. فعادة ما كان جمع المعطيات جزءاً من أي بحث جيد، لكن معظم الطلاب حالياً يصرون على أن العلم يتضمن صياغة نظرية مبنية على الوقائع، فجرد الصخور والمعادن والدراسات التصنيفية في علم النبات وعلم الحيوان، وجمع بيانات التعداد،

والقياسات المتعلقة بالجماع البشرية هذه أمثلة لتسجيل الوقائع، يمكن أن تكون مثل هذه البيانات مفيدة جداً عندما ترتبط بمقترح مفاهيمي ولكنها في حد ذاتها ليست علمًا.

عندما تتحقق المرحلة الرابعة بنفسها- مرحلة بناء النظرية- النتيجة هي مجرد تخمين (تأمل) وهي نظرية فلسفية أكثر منها نظرية علمية، ما لم يتم بناء النظرية بمفاهيم مستمدة من الخطوة السابقة للملاحظة والقياس، لا يمكن الانتقال بها إلى الخطوة التالية مرحلة التحقق. وحتى خطوة "التحقق" يمكن تنفيذها بشكل منعزل، ربما يتم إجراء العديد من التجارب الجيدة دون حتى صياغة فرضية، وهذا لا يؤدي إلى تقدم علمي. فقد لاحظ وسجل تويتيمير (Twitmyer) المنعكس الشرطي قبل بافلوف (Pavlov) بعدة سنوات لكنه لم يكن مدركا للعمل الذي قام به، والطبيعة أيضا تقوم بإجراء العديد من التجارب التي ليس لها أهمية بالنسبة لنا لأننا لم نطرح السؤال الاشكالي الذي يمكنها الإجابة عليه. وفي مجال العلوم الاجتماعية هناك سلسلة لا نهاية لها من التجارب الجديدة والقوانين والعادات الجديدة والأنظمة الإدارية الجديدة والضوابط الاقتصادية الجديدة وما إلى ذلك. ولكن حتى يتم الإعلان عن الفرضية لا يوجد التحقق أو التأكيد<sup>2</sup>.

الخطوة السادسة "التطبيق" ومن خلال التعريف يفترض وجود معرفة قابلة للتطبيق، ولكن في كثير من الأحيان هي معرفة لم يتم التحقق منها وفي هذه الحالة يمكننا التحدث عن تطبيق لا تدعمه المراحل الأخرى من مسار البحث العلمي، والممارسة القانونية يمكن أن تكون في بعض الأحيان مثالا على ذلك، فبدون وجود مجموعة من المبادئ التي تم التحقق منها علميًا، تعتمد الاستشارة القانونية على خليط من الأحكام السابقة والحس السليم والتقدير المبتدلة للشعور العام السائد، وخلاصة القول يبدو واضحا أنه حتى إذا كان من الممكن وجود إحدى الخطوات الست للإجراءات العلمية السابقة وحدها، فإن الإسهام في المعرفة العلمية الجادة لا يمكن أن يكون إلا من خلال توليفة مدمجة من المراحل السابقة.

لقد طورت الأنثروبولوجيا الاجتماعية منهجية مميزة إلى حد كبير لملاحظة الميدان، حيث يتم اختيار قبيلة أو مجتمع معين للدراسة، ثم يقوم الباحث بمراجعة المصادر المكتوبة بالإضافة إلى مقابلة الرحالة والمبشرين العائدين. أما في الميدان فيتم اختيار واحد أو أكثر من المخبرين للمقابلات المكثفة كما يقوم بملاحظات مباشرة لمعتقدات وأنشطة أعضاء المجتمع، وهو يقدم تقريراً دقيقاً وبأسلوب شيق ومثير للاهتمام وبدون أي تحيز عن استنتاجاته، ويشير خلاله إلى الترابط بين عناصر الثقافة والعوامل التي تنتج التغيير في الثقافة. من الواضح أن هذا الباحث قد قام بمراحل البحث الثلاثة الأولى بطريقة تستحق الثناء، إلا أنه من الناظر أن ينتقل إلى الخطوة التالية في بناء النظرية، صحيح أن المفاهيم، مثل الانتشار، الأصوات الشعبية، والثقافة، قد تم تحديدها وصياغتها، لكن الفرضيات القابلة للاختبار لا يتم بناؤها مع هذه المفاهيم. ربما يرجع ذلك لغياب المعطيات الجيدة لاختبارها، سيكون من الضروري أن يقوم الباحث نفسه بزيارة العديد من القبائل، أو زيارة قبيلة مرات عديدة على مدى سنوات، وذلك لضبط عملية جمع الملاحظات المطلوبة من طرف الباحثين الميدانيين الآخرين بطريقة موحدة حتى يتم الحصول على بيانات كافية لعدد كاف من المؤسسات يمكن من خلاله التحقق من فرض عام، ويعتبر مقياس الثقافة في جامعة ييل Yale محاولة لتلبية هذه الحاجة، ولكن استخدامه للمواد السابقة محدود بسبب الطريقة غير الموحدة في جمع وتسجيل الملاحظات.

يوجد نمط بحث مماثل في دراسة الجماعات في علم الاجتماع والدراسات المؤسسية في الاقتصاد والعلوم السياسية، وذلك مثل دراسة الفلاح البولندي لتوماس وزننايكي، ودراسة ميدل تاون لروبرت ليند، والقرار الإداري لهيربرت سيمون، في كل حالة يسجل الباحث ملاحظاته بعناية ثم يحاول بعد ذلك الوصول إلى مفهوم والإعلام به أو "الشعور" بالاندماج المعقد، ثم تحقيق هذا الهدف بشكل جيد وستكون الدراسات قيّمة بنفس الدرجة كالخطوة الثالثة أو في تدريس مهارة الخطوة السادسة.

إن دراسة الحالة تمثل نمطاً آخر من منهجية البحث المستخدمة على نطاق واسع في الطب العقلي وعلم النفس العيادي والخدمة الاجتماعية<sup>3</sup>، وهي شبيهة بمنهجية الدراسات الأنثروبولوجية في تركيزها على الوصف غير المتحيز والدقيق والكامل لموضوع الدراسة، وعلى الرغم من الجهود الجادة الموجهة نحو تصنيفات ذات معنى للأفراد والأعراض والسمات، إلا أن هناك القليل من النجاح في صياغة المبادئ العامة، ولذلك يمكن القول إن دراسة الحالة تؤكد على الخطوتين الثالثة والسادسة من عملنا التحليلي، مع اهتمام أقل ببناء التحقق من الاقتراحات النظرية، بالطبع علم النفس الفرويدي هو التطور النظري الاستثنائي، وعلى الرغم من أن فرويد قام ببناء مفاهيمه على أساس الملاحظة الميدانية، فإن نظريته كانت صعبة الاختبار لأن المفاهيم ليس من السهولة تحديدها وقياسها، ولأن العديد من الاقتراحات تسمح بتوقعات غامضة. إن اختبار نظرية فرويد أو غيرها من النظريات يعتمد على نجاحنا في ابتكار طرق موحدة لجمع البيانات الملائمة والمناسبة، والتطورات الأخيرة للتقنيات الإسقاطية واختبارات الوضعية تعتبر تقدماً واعداء في هذا الاتجاه.

إن منهج دراسة الحالة هو أيضاً منهج الدراسة القانونية، وقد تم استغلالها مؤخراً في المجالات الجديدة لإدارة الأعمال والإدارة العمومية، ويبدو أن منهج دراسة الحالة يتطور عندما تنشأ الحاجة إلى تطبيقات عملية قبل وجود مجموعة من المفاهيم العامة أو معرفة علمية مبرهن عليها، أو في غياب تقاليد أكاديمية قوية. ورغم أن دراسة الحالة في شكلها المشترك لا يمثل النمط الكامل للعلوم، إلا أنها ستحظى دائماً بمكانة مهمة بين مناهج البحث، إنها مصدر خصب للفروض أثناء البناء النظري، أنه من الضروري التشخيص أثناء مرحلة التطبيق، ويمكنه دحض النظرية أو التحقق منها إذا تم وضع أدوات مناسبة لجمع بيانات لأفراد مختلفين.

تم العثور على نمط آخر من مناهج البحث في مرحلة الاقتصاد الكلاسيكي الذي يركز بشكل كبير على الخطوة الرابعة-بناء النظرية-، وتمتاز النظرية الاقتصادية التي تم تصميمها بشكل جزئي بعد مرحلة البناء الفلسفي بالصرامة المنطقية والتعميم الكبير. ولذلك الخطوة التالية للتحقق تتضمن صعوبات غير عادية لأن المفاهيم ليست على الدرجة التي تسمح بالقياس المباشر عن طريق الملاحظة، فقد تم وضعها على أساس اعتبارات قبلية بدلاً من أن يتم بناؤهم من الدراسة الميدانية، ونتيجة لذلك فإنهم لا يميلون إلى إجراء اختبار لا لبس فيه، وليس من النادر إيجاد خبراء اقتصاديين متورطين في ممارسات مشبوهة لإعادة تفسير بيانات من أجل الحفاظ على نظرياتهم.

لقد تم تقديم نظريات مشابهة في المجالات الأخرى للعلوم الاجتماعية، ولكن لا أحد منها عرف تطوراً مهماً، ويمكن العثور على أمثلة في نظرية سبنسر للتطور الاجتماعي، وفي نظرية الغريزة لماكدوغال (McDougal) وفي علم اجتماع باريتو. والتطور الحالي هو بناء النظرية في شكل رياضي معقد. ويبقى أن نرى ما إذا كانت الصيغ المنطقية

مثل نظرية فون نيومان (Von Neumann) للألعاب والسلوك الاقتصادي، ونظرية العلاقات الإنسانية لراهيفسكي (Rashevsky) قابلة للاختبار الميداني.

في القطب الآخر للمنهجية توجد "إجراءات التحقق" من البيانات التي يعبر عنها بصورة أوضح التعداد الوطني للسكان، والذي يحدده دستور الولايات المتحدة تحديداً دقيقاً، والذي يقوم على جمع بيانات دورية عن الأفراد والأعمال والصناعة، وجوانب أخرى من حياتنا الوطنية، فبفضل استخدام التقنيات الإحصائية تمكن علماء الاجتماع والخبراء الاقتصاديون عبر هذه البيانات استنباط العديد من العلاقات الهامة التي تسمح بالتنبؤ الدقيق. وقد استطاعت استطلاعات الرأي والدراسات الاستقصائية للرأي العام توسيع نطاق إمكانيات هذا النوع من جمع البيانات.

عادة ما يتم الحصول على الإجابات من خلال عينة منتقاة بعناية تسمح بتعميم النتائج، مع احتياطات متخذة من أجل الحصول على بيانات متناسبة مع كل حالة، وبما يسمح بحساب التكرارات ومقارنتها. وتشير كلمة "المسح" إلى أن هذا الإجراء هو الخطوة الثالثة لنموذجنا العلمي-الملاحظة الأولية والوصف-، لكن التحليل الأكثر عمقا يوحي بأن الاستقصاء<sup>4</sup> يكون أكثر ملائمة في الخطوة الخامسة من عملية التحقق، فالمفاهيم الواجب قياسها والعلاقات الممكنة بينها من الضروري تثبيتها قبل إجراء المسح، وليس من المفاجئ إذن أن لا تكون الدراسات الاستقصائية مصادر خصبة لفرضيات جديدة، فمهمتها هي اختبار الفرضيات الموجودة، ومشكلة العديد من المسوح الاستقصائية المكلفة هي أن الخلفية النظرية وراء صياغة الفرضيات لم يفكر فيها بما فيه الكفاية، ففي بيانات التعداد يمكن أن نجد على سبيل المثال اختباراً لافتراض يرى أن عدد النساء اللاتي يعملن في المهن المكتبية أكثر من الرجال. وفي استطلاع للرأي أجرته مؤسسة جالوب (Gallup)، يمكننا اختبار الموقف النظري الذي يرى أن هناك احتمالاً أكبر أن يصوت الأفراد ذوو الدخل المرتفع للجمهوريين وليس للديمقراطيين. لذلك إذا كان على الدراسات المسحية (الاستقصائية)<sup>5</sup> أن تقدم إسهامها القصوى في العلوم الاجتماعية، فسيكون ذلك من خلال التركيز بشكل أكبر على بناء النظرية.

ربما يكون المنهج التجريبي أكثر مناهج العلم تميزاً ويتم تحديد العلم في بعض الأحيان من خلاله، حقيقة أنه لا يعدو أن يكون واحداً فقط من بين الإجراءات التي يمكن من خلالها تنفيذ الخطوة الخامسة "مرحلة التحقق"، غير أن العديد من العلوم المفيدة جداً والمحترمة مثل علم الفلك والجيولوجيا لا تستطيع القيام إلا بالقليل من التجارب، وقد عرف التحكم في التجربة في العلوم الاجتماعية تطوراً محدوداً للغاية، باستثناء علم النفس حيث كان الاهتمام بهذا المنهج كبيراً جداً إلى درجة طمسه للمراحل الأساسية الأخرى للبحث العلمي. كما تعتبر الدعوة الحديثة والقوية لصالح "بحوث الفعل" (recherche-action)<sup>6</sup> (محاولة للاستفادة من مزايا الإجراء التجريبي دون التضحية بالمعنى الذي تحمله الإشكالات المدروسة. ومن الممكن إخضاع العديد من الظواهر الاجتماعية في متناول الإجراءات الصارمة للتجريب من خلال التحكم المقصود في مسار التغيير الاجتماعي في ظروف الحياة الحقيقية وقياس المتغيرات الوثيقة الصلة.

يُفترض أحياناً أن يكون "المنهج التاريخي" إحدى مناهج العلوم الاجتماعية، ومن غير شك أن الملاحظات التي نقوم بها في الماضي لها نفس القيمة العلمية للملاحظات التي نقوم بها حالياً<sup>7</sup>. وعلم الآثار والتاريخ يؤديان وظيفة ضرورية في التحقق من صحة هذه الملاحظات، لكن وظيفة التاريخ الأساسية هي الانتقاء وحوصلة وتفسير أحداث

الماضي. والتاريخ على ما هو عليه يمكن أن يشبه مثالا للخطوة الثالثة في المنهج العلمي، شيء يشبه النظرية، على سبيل المثال الحتمية الاقتصادية في بعض الأحيان تكون متجذرة في وقائع التاريخ، لكن هذه النظرية لا تنشأ عادة من الوقائع التاريخية، والوقائع لا تؤيد النظرية ولا تفندها، قد يكون من الممكن الدفاع عن التاريخ<sup>8</sup> (المنهج التاريخي) باعتباره الخطوة السادسة-تطبيق النظرية المعروفة على أحداث الماضي-، فالطبيب الممارس يقوم بتوفير المعلومات حول المريض ثم ينتقل لربطها وتفسيرها حسب النظرية الطبية المعمول بها، بطبيعة الحال سوف يسجل معطيات متنوعة ويفسرها بشكل مختلف عند تغيير النظرية، لذا يدرس المؤرخ الأرشيف ويطبق المعارف الحالية في العلوم الاجتماعية في تنظيمها وتفسيرها، وإذا لم تكن هذه العملية واضحة بما فيه الكفاية في الوقت الحالي، فذلك لأن معرفة العلوم الاجتماعية نفسها ليست واضحة. وعندما تتوفر النظرية التي تم التحقق منها سيتم دمجها على الفور في فهم التاريخ.

إذا كان تصور التاريخ هذا صحيحًا، فلن نتوقع منه أن يسهم في المعارف العامة للعلوم الاجتماعية إلا بالطريقة التي تسهم بها الممارسة الطبية في النظرية الطبية، يمكن أيضا أن يؤدي الاطلاع على البيانات في بعض الأحيان إلى اقتراح فرضيات جديدة أو معدلة، ويمكن أن يؤدي الدليل الواضح لمثال سلبي واحد إلى دحض فرضية ما. ومثلما يمثل التاريخ تطبيقا لمجمل معارف العلوم الاجتماعية على أحداث الماضي، فإن مجال دراسة المناطق التي تمت تنميتها حديثا يمثل تطبيقًا مماثلًا لمنطقة محدودة أو لأشخاص معاصرين. إنه لا يتميز عن الأنثروبولوجيا الاجتماعية في الموضوع أو المنهج، إلا في الهدف العلمي. حيث تسعى الأنثروبولوجيا إلى تقديم إسهامة مباشرة في المعارف العامة عن طريق بناء النظرية والتحقق منها عن طريق البيانات من الثقافات المختلفة.

هذه المراجعة الموجزة لبعض الأمثلة لمنهجية للعلوم الاجتماعية كشفت أن كل خطوة من خطوات البحث قد تمت صياغتها بصفة مفصلة في مجال علمي واحد على الأقل، فالفلسفة تتفوق في التحليل والصياغة الواضحة للمشكلة؛ وعلم المكتبات يؤكد على مراجعة المعارف السابقة؛ وتقدم الأنثروبولوجيا الاجتماعية ودراسة الحالة نموذجًا للوصف والملاحظة الدقيقة؛ ويوضح الاقتصاد نظرية منطقية عالية التطور، وتوفر الإحصاءات أدلة ممتازة للتحقق من النظرية إذا كانت المفاهيم قابلة للقياس، والتاريخ، والأعمال التجارية، والتعليم، والإدارة العمومية تقدم طرقًا منظمة للتطبيق.

إن مهمة العلوم الاجتماعية محددة على أنها تنسيق مختلف مهاراتها المتخصصة لإنتاج النموذج الكامل للإجراءات التي تتطلبها المعرفة العلمية. واتجاهات التعديل المرغوب فيه واضحة. فالأنثروبولوجيا والعلوم العيادية تحتاج إلى المزيد من الجهد لبناء النظرية القابلة للاختبار، ويحتاج الاقتصاد إلى تطوير نظريات جديدة بمفاهيم مستمدة من البيانات التي تمت ملاحظتها والقابلة للقياس، وتحتاج العلوم السياسية إلى جهد إضافي في مرحلة الملاحظة والوصف لاقتراح مفاهيم أكثر فائدة للنظرية والبحوث المسحية تحتاج إلى مزيد من التركيز على الأنساق النظرية الأساسية. ربما بعض هذه الأهداف يمكن تسهيل تحقيقها من خلال العمل المتعاون المتعدد التخصصات، ولكن التكوين في كل تخصص يجب أن يتضمن في النهاية جميع خطوات العملية العلمية<sup>9</sup>. والصعوبات التي تواجهنا في تحقيق نموذج البحث الكامل كبيرة ويجب الاعتراف بالقيود والتنازلات اللازمة.

إنه لمن الضروري التخلي عن النموذج الأعلى للوصف الكامل من أجل ضمان مراجعة البيانات المتعلقة بالعديد من الحالات، ومن أجل الحصول على نظرية قابلة للاختبار من الضروري التضحية بالمدى والاتساع<sup>10</sup>. ومن أجل

القيام بأبحاث ذات صلة بالمشاكل الحرجة قد يكون من الضروري التخلي عن قليل من الصرامة وسلامة العمل في المجالات الأكثر رسوخاً. ولتحقيق النموذج الأمثل لإجراءات البحث، من الضروري التخلي عن الرغبة في الحصول على إجابة علمية في القريب العاجل، لإشكالات مثل نزاعات العمل أو الطلاق أو النظام العالمي. لكن الدرس الذي نستفيده من العلوم الفيزيائية والبيولوجية هو أن المعرفة العلمية المتحقق منها عن طريق القدرة التنبؤية لا يمكن الوصول إليها إلا بالاقتراب المتتابع شيئاً فشيئاً من النموذج الأمثل لمنهجية البحث.

#### خاتمة المترجم:

بالرغم من قدم المقال إلا أنه يعتبر من النصوص المؤسسة في تصنيف المناهج والتي ما تزال المراجع تعتمد عليها وتعود إليها في كل مرة، إلا أن أغلب هذه الكتابات لا ترجع إلى النص الأصلي وإنما تعتمد نقولاً سلسلتها طويلة جداً، والوسطاء فيها متعددون بعضهم يحسن النقل والبعض الآخر يهرف فيها بما لا يعرف، وذلك عرض النص لتشوهات كبيرة، في بعض الأحيان تبعدها عن المعنى الوارد في النص الأصلي، ولا شك أن ذلك يؤدي إلى عدم الدقة وتحريف الأفكار وخلطها. إن أهمية هذا النص ما زالت قائمة لاسيما وكاتبه كان رئيساً للجمعية الأمريكية لعلم النفس وممارس البحث واحترفه لسنوات عديدة، كما أن هذا المقال المختصر العبارة المكثف المعاني يتميز بجمعه بين خبرة الممارسة وعمق الطرح الأستمولوجيا. إن هذه الترجمة تسعى لتقريب النص من المهتمين بالمنهج في العالم العربي وجعله في متناول الجميع سواء الممارسين منهم للبحث أم المهتمين بتاريخ تطور المناهج وتصنيفها، لاسيما وصاحبها اعتمد أساساً للتصنيف مخالفاً لأسس التصنيفات الأخرى مثل تصنيف ويتني وسكاتس وزميله، حيث جاء هذا التصنيف مبنيًا على أساس مراحل البحث وليس مراحل التفكير. وهو أيضا يقدم تصنيفاً للمناهج أكثر عقلانية وأكثر دقة من بعض التصنيفات الأخرى.

#### قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد بدر. أصول البحث العلمي ومناهجه. الكويت: وكالة المطبوعات. 1973.
2. أنول باتشيرجي. بحوث العلوم الاجتماعية. ت: خالد ناصر آل حيان. دار اليازوري. عمان. 2005.
3. رجاء وحيد دويدري. البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية. دار الفكر. دمشق. 2000.
4. مادلين غرافيتز. مناهج العلوم الاجتماعية. ت: سام عمار. المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر. دمشق. 1993.
5. مسعود قريمس مداخلة بعنوان. تصنيف المناهج وإشكالاتها في العلوم الإنسانية. نشرت في أشغال الملتقى الوطني حول منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية وإشكالاتها المعرفية. جامعة تيزي وزو. 22 و23 أكتوبر 2018.

6. Donald G. Marquis. "Scientific Methodology in Human Relations". Proceedings of the American Philosophical Society, Vol. 92, No. 6 (Dec. 27, 1948). pp. 411-416.

## الهوامش

- 1- في الترجمات العربية من الانكليزية نجد ثلاث مرادفات مستعملة للدلالة على الكلمة الانكليزية Method وهذه الكلمات هي المنهج والأسلوب والطريق، وقد انتقل هذا الخلط إلى اللغة العربية لهذا نجد استعمالاً للألفاظ الثلاث بدلالة واحدة هي المنهج، ويرى البعض أن المدرسة الأمريكية تستعمل لفظة Methods بالجمع بمعنى الأسلوب وتستعملها بالمفرد Method للدلالة على المنهج. راجع كتاب مادلين غرافيتز Madeleine Grawitz مناهج العلوم الاجتماعية، ترجمة سام عمار ص 09.
- 2- التأكيد والتحقق على اعتبارهما معيار العلم أو الحد الفاصل بين المعرفة العلنية وغيرها من المعارف.
- 3- هناك خلاف حول اعتبار دراسة الحالة منهجاً والرأي الذي أميل إليه اعتبارها أسلوباً من أساليب البحث إلى جانب المعاينة والمسح الشامل.
- 4- الاستقصاء هنا يقصد به منهج المسح أو المسوح.
- 5- عادة ما تترجم كلمة Survey من الانكليزية إلى العربية بـ مسح أو استقصاء لهذا نجد المنهج المسحي أو منهج المسوح أو المنهج الاستقصائي وكلاهما يدل على نفس المعنى. راجع كتاب أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه ص 290.
- 6- وهي الدراسات التي يكون فيها الباحث واحداً من المبحوثين، يكون باحثاً ومبحوثاً في نفس الوقت. راجع كتاب موريس انجر، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ص 71.
- 7- هذا ما يسميه البعض بالملاحظات الاستراتيجية والمشكلة في هذا النوع من الملاحظات متعلق بمدى تقنيها وموضوعيتها وليس في تاريخيتها وهي تقنية لجمع المعطيات في علم التاريخ وفي غيره ولا أرى كيف يمكن للتاريخ كعلم أن يحكم عليها وهي مصدر معلوماته، ربما مقارنتها مع ما يتم جمعه من معطيات بواسطة ملاحظات استراتيجية أخرى أو تقنيات أخرى أو مصادر أخرى.
- 8- ربما يقصد بالمنهج التاريخي كما يقتضي السياق.
- 9- العملية العلمية يقصد بها عادة مسار البحث العلمي.
- 10- هذا ما يعرف في المنهجية بمعضلة العمق والامتداد أو معضلة غولدشتاين Le dilemme de Goldstein